في تقرير حكومي عن جرائم الحوثيين خلال السنوات الخمس الماضية :

أعمال التخريب أحدثت خسائر بشرية وأضرارًا بالممتلكات الخاصة والعامة والبنى التحتية

عناصر الحوثي ألحقت أضرارا بـ (7 آلاف و529) منزلاً خاصاً بالمواطنين

صنعاء / متابعات:

كشف تقرير حكومي عن تعرض محافظة صعدة خلال خمسة الأعوام الماضية (2004 - 2008) لأعمال عنف وتخريب قامت بها عصابات الإرهاب والتخريب التابعة للإرهابي عبد الملك الحوثي.

وقال تقرير الأداء الحكومي للعام الماضي 2008م إن أعمال التخريب والإرهاب تسببت في إحداث عدد من الخسائر البشرية والأضرار المادية بالممتلكات الخاصة والمنشآت العامة والبنى التحتية في المحافظة وأدت إلى عرقلة جهود التنمية في المحافظات التي أصيبت بحالة من الجمود وتعرضت لشلل شبه تام.

أعمال التخريب تسببت في توقف شبه تام لحركة التنمية في صعدة

منشآت مديرية سحار العامة والخاصة هي الأكثر تضررا

صندوق إعمار صعدة عمل على إصلاح وترميم الأضرار في المنشآت التعليمية

وأضاف التقرير أن تلك الأضرار المادية الناتجة عن أعمال التخريب والإرهاب بصعدة امتدت إلى (11) مديرية من مديريات المحافظة، مؤكدا أن بيانات النتائج النهائية لحصر الأضرار في الممتلكات العامة والخاصة التي قام بها صندوق إعمار صعدة أظهرت تعرض (11) مديرية هي(سحار-مجز-الصفراء-رازح – كتاف- غمر- قطابر- الظاهر- شداء- ساقين - حيدان) لأضرار مادية في الممتلكات الخاصة والمنشآت العامة وأعتبر التقرير أن مديرية سحار هي أكثر المديريات تضررا بواقع 3.820 منشأة عامة وخاصة تليها مديرية مجز بعدد 2.547 منشأة عامة وخاصة ثم مديرية حيدان التي تضررت فيها 1.717منشأة عامة وخاصة.

وقال التقرير الحكومي إن عدد المنشآت العامة التي طالها التخريب بلغت بمديرية الظاهر (15) منشأة عامة فقط، ثم مديرية غمر التي تضررت فيها (22) منشأة عامة والمنشآت العامة الخاصة المتضررة بلغت خلال الفترة نفسها (9) آلاف، و(730) منشأة توزعت على عدد(9) آلاف و(308) منشآت خاصة بنسبة ٪96 من إجمالي المنشآت المتضررة، (422) منشأة عامة بنسبة ٪4 من إجمالي المنشآت المتضررة ثم مديرية شداء هي أقل المديريات تضرراً بواقع (3) منشآت عامة فقط.

وتعرضت المنازل الخاصة بالمواطنين للعدد الأكبر من الأضرار -بحسب التقرير- حيث بلغ عدد المنازل المتضررة (7) آلاف، و(529) منزلا بنسبة ٪77 من إجمالي المنشآت المتضررة (عامة- خاصة) ونسبة ٪81 من أجمالي عدد المنشآت الخاصة المتضررة، بما يشير ذلك إلى أن مدبري أعمال الإرهاب والتخريب قد استهدفوا إحداث رد فعل معاد للدولة والثورة والجمهورية بين أوساط المواطنين.

وأوضح التقرير أن الأضرار الواقعة في المنشآت العامة توزعت ما بين العديد من المرافق العامة والحكومية والمشاريع التنموية والخدمية.

وقال: إن المساجد جاءت في مقدمة المنشآت التي تعرضت للأضرار حيث بلغ عدد المساجد المتضررة (287) مسجداً بنسبة 68 ٪ من إجمالي المنشآت العامة المتضررة، تليها المدارس بعدد (100) مدرسة متضررة بنسبة بلغت 24 ٪ وهو الأمر الذي يتضح منه بجلاء مقدار الحقد الذي ملأ قلوب وعقول عصابات الإرهاب والتخريب حتى على منابر الإيمان ودور العبارة ومنشآت التنوير والتعليم لتصيبها نيران أحقادهم .

وتطرق التقرير إلى امتداد الأضرار في أعمال الإرهاب والتخريب لتشمل مديرية حرف سفيان في محافظة عمران ، ومديرية بني حشيش في محافظة صنعاء.

وقال التقرير إن إجمالي الأضرار الواقعة في المنشآت العامة والخاصة بالمديريتين بلغت (1241) منشأة توزعت على (1186) تهديم المنازل، وتضرر(12) مدرسة،وخمس منشآت خاصة أخرى وتهديم (5) مراكز صحية، ومركز شرطة، (30) مسجداً، إلى جانب تضرر (4) منشآت عامة أخرى.

وبخصوص الخسائر التنموية التي طالتها أيدي عناصر الإرهاب والتخريب بيّن التقرير أن الخسائر تشكلت من عدة نقاط منها : التوقف شبه التام لحركة التنمية في المحافظة وحرمانها من عدد كبير من المشاريع التنموية والخدمية وتخلفها في مسيرة التنمية عن المحافظات الأخرى نتيجة عدم قدرتها على الاستفادة من الجزء الأكبر من المبالغ المخصصة لمشاريع التنمية، وتعرض عدد كبير من المشاريع غير المكتملة التي كانت تحت التنفيذ للتوقف في أعمالها الإنشائية ما أدى إلى حدوث التعثر في بعضها والتدمير الكلي أو الجزئي لبعضها الآخر، وامتناع معظم المقاولين عن تنفيذ أية مشاريع جديدة أو حتى استكمال مشاريع كانوا قد بدؤوها، وتوقف عدد من المنشآت الخدمية عن تقديم خدماتها للجمهور أو تعثرها وتعرض خدماتها للقصور والضعف نتيجة عدم التمكن من إيصال التجهيزات والمستلزمات اللازمة لتسيير أعمالها، وتعرض عدد كبير من مواطني المحافظة لخسائر غير منظورة في بيعهم وتجارتهم وإنتاجهم الزراعي والحيواني نتيجة نزوحهم عن قراهم وهجرهم منازلهم وتركهم لمصادر عيشهم، إلى جانب ما أدت إليه أعمال التخريب من قطع للطرق وإقلاق لحالة الأمن والسكينة العامة الأمر الذي أثر بصورة سلبية على استقرار المواطنين وجعلهم غير قادرين على التمكن من ممارسة أنشطتهم وأعمالهم.

وفي مجال الجهود الحكومية لمعالجة الأضرار وإعادة الإعمار قال التقرير أن الحكومة سعت إلى تنفيذ عدة إجراءات لإعادة الإعمار من بينها تشكيل اللجنة الأمنية العليا المشتركة لمعالجة آثار وتداعيات الفتنة بمحافظة صعدة وإنشاء صندوق مستقل لإعمار صعدة واعتماد مبلغ (10) مليارات ريال لإعادة الإعمار، حيث قام الصندوق بعدة إجراءات منها حصر الأضرار التي لحقت بالمنشآت العامة والخاصة وإعادة إعمار المناطق المتضررة.

وأضاف التقرير أن صندوق إعمار صعدة عمل على إصلاح وترميم الأضرار الواقعة في المنشآت التعليمية حتى يتمكن أبناء المناطق التي شهدت أعمال عنف وتخريب من مواصلة تعليمهم دون تأخير عن جدول الدراسة حيث تم الانتهاء من إصلاح وترميم (12) مدرسة وتسليمها بتكلفة إجمالية بلغت (48) مليون ريال، ومواصلة ترميم وتأهيل وتوسعة عدد من المدارس والمباني العامة لعدد (29) مشروعاً تعليميا و(13) مبنى عاما، إلى جانب تنفيذ مشاريع خدمية جديدة نفذها الصندوق العام الماضي وبلغ عددها (12) مشروعا بتكلفة (235) مليونا و(515) ألف ريال توزعت على (4) مشاريع تعليمية و(5) مشاريع مياه ، ومشروعي مبانى عامة ومشروع طرق .

واختتم التقرير أن صندوق إعمار صعدة دشن بداية العام الجاري 2009م تنفيذ المرحلة الأولى لإعادة إعمار منازل المواطنين المتضررة من خلال تسليم شيكات القسط الأول من مبالغ إعادة الإعمار إلى المستفيدين في عدد من المناطق المتضررة.

وكانت السلطة المحلية رصدت في تقرير حديث الخروقات والجرائم الإرهابية التي ارتكبها عناصر التمرد الحوثي منذ إعلان وقف إطلاق النار منتصف 2008م حتى يوليو العام 2009م.

مركزة النظافة.. لماذا؟!

في اجتماعه الأسبوعي يوم الثلاثاء «4» أغسطس الجاري أقر مجلس الوزراء برئاسة الأخ/ رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية خطتين لتطوير الكهرباء بكلفة «4» مليارات دولار..وكذا إنشاء كليتي مجتمع في كل من تعز والمحويت كما أقر مشروع التسمية والترقيم للأحياء والشوارع والعقارات في كافة المحافظات..

رياض شمسان

وفي الوقت الذي نثمن فيه عالياً هذه القرارات الإيجابية النوعية.. إلا أن الكثير من الناس يتساءلون باستغراب عن ذلك القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء أيضاً في ذات الاجتماع، والخاص بمشروع تعديل آلية تحصيل بعض رسوم النظافة والتحسين في المنافذ الجوية والبحرية والبرية وتعديل قيم بعض تلك الرسوم المرفوع من اللجنة الوزارية والفنية المشتركة من الجانب الحكومي والقطاع الخاص.

إن «النظافة من الإيمان» ولقد قامت صناديق النظافة والتحسين في المحافظات خلال السنوات الماضية - وذلك بفضل الدعم المالي اللامركزي الذي يوفر للصناديق الإمكانيات المالية - بالمهام المناطة بها على أكمل وجه.. ولذا يستغرب الكثير من الناس:« لماذا جاء هذا القرار بمركزة الاعتمادات المالية لصناديق النظافة.. في الوقت الذي يؤكد فيه فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية توجه الدولة نحو قيام حكم محلي واسع الصلاحيات»؟!.

إذن لماذا مركزة النظافة؟ فإذا كانت هناك أي اختلالات أو سلبيات في آلية تحصيل رسوم النظافة والتحسين في المنافذ فإنه بالإمكان إيجاد المعالجات المطلوبة لها وذلك بدلاً من ذلك القرار بمركزتها الذي يعيق عملية النظافة والتحسين في المدن والمحافظات!!

أخيراً.. نأمل من الحكومة إعادة النظر في هذا القرار.. واتخاذ اللازم بما يضمن لصناديق النظافة والتحسين إنجاز مهامها كما يلزم وبدون أي عراقيل.

في تقرير شهري صادر عن غرفة العمليات بوزارة الصناعة والتجارة:

ضبط (207) مخالفات تموينية وسعرية في مختلف المحافظات

استقرار أسعار الدقيق جملة وتجزئة وارتفاع بسيط في الدقيق الأحمر

صنعاء / سبأ:

ضبطت فرق الرقابة التموينية التابعة لوزارة الصناعة والتجارة 207 مخالفات تموينية خلال يوليو الماضي في مختلف المحافظات منها 121 مخالفة أحيلت إلى النيابات للبت فيها واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

فيما اتخذت مكاتب الصناعة بالمحافظات إجراءات إداريــة في حق 59 مخالفة و27 مخالفة بصدد استكمال إحالتها إلى النيابات المختصة.

وذكر التقرير الشهري الصادر عن غرفة العمليات المركزية بوزارة الصناعة والتجارة أن هذه المخالفات توزعت بواقع 39 مخالفة لأفران ومخابز (نقص أوزان الخبز وزيادة أسعاره وعدم استخدام الميزان)، و82 مخالفة عدم إشهار الأسعار و24 زيادة أسعار مواد غذائية و47 زيادة أسعار الغاز، إضافة إلى 10 مخالفات نقص أوزان العبوات و5 غش تجاري.

وأوضح التقرير أن الكميات التي استوردتها اليمن من مادة القمح خلال يوليو الماضي بلغت (258,977) طنا، بانخفاض (14,735) طنا قياسا بشهر يونيو2009.

وتتوزع كميات القمح المستوردة بحسب الدول المصدرة لليمن على 104,015 طنا من القمح الأسترالي وبنسبة 40 بالمائة، و75,254 طنا من القمح الفرنسي بنسبة 29 بالمائة، و31,450 طنا من القمح الأمريكي بنسبة 12 بالمائة، و25,250 طنا من القمح الألماني بنسبة 10 بالمائة، و23,008 أطنان من القمح الروسي بنسبة 9 بالمائة.

وبين التقرير أن الكميات المرحلة من مصفاتي صافر وعـدن من مـادة الغاز خلال يوليو الماضي بلغت (65,369) طن، استحوذت أمانة العاصمة على 10,902طناً منها وبنسبة 16,6 بالمائة من إجمالي الكميات.

وبحسب التقرير فقد انخفضت متوسطات أسعار المستوردين للقمح (تسليم بوابة الصوامع) بحوالي 4,3 بالمائة للقمح الاسترالي و5,9 بالمائة للقمح الأمريكي، عن مستواها في الأسبوع الأول من يوليو2009 فيما حافظت أسعار المنتجين للدقيق (تسليم بوابة المصنع) على مستوياتها خلال الفترة نفسها.. مشيرا إلى أن متوسطات أسعار المستوردين للأرز التايلندي ارتفعت بحوالي 6,5 بالمائة، وانخفضت متوسطاتها للأرز الهندي "درجة أولى" بنحو 7,9 بالمائة عن الأسبوع الأول من يوليو 2009.

في حين استقرت متوسطات أسعار الحليب المجفف (نيدو، دانو، كليم وأنكور) باستثناء حليب (دانو) الذي انخفض 3,2 بالمائة عن الأسبوع الأول من يوليو2009.

وقال التقرير " انخفضت متوسطات أسعار المنتجين لسمن القمرية والبنت الزرقاء بحوالي 3,1 بالمائة و1,6 بالمائة مقارنة بمستواها في الأسبوع الأول من يوليو2009، واستقرت أسعار المنتجين للزيوت المحلية (شيف والطباخ)".

وفيما يتعلق بأسعار الجملة والتجزئة أوضح التقرير أن متوسطات أسعار الجملة للقمح الاسترالي والأمريكي انخفضت بنسبة 1,1 و0,8 بالمائة في حين انخفضت أسعار التجزئة بنحو 1,3 بالمائة للاسترالي و0,6 و0,8 بالمائة للأمريكي في محلات القطاع أو معارض المؤسسة الاقتصادية اليمنية مقارنة بالأسبوع الأول من يوليو2009.

وأشار إلى استقرار أسعار الدقيق جملة وتجزئة، عدا انخفاض طفيف وارتفاع بسيط في متوسط سعر الجملة والتجزئة لدقيق الطاحون (دقيق أحمر) عن الأسبوع الأول من يوليو2009، وارتفعت متوسطات أسعار الجملة والتجزئة للأرز التايلندي بحوالي 0,6 بالمائة للجملة و0,8 بالمائة للتجزئة.

فيما انخفضت أسعار الجملة والتجزئة للأرز الهندي درجة أولى بنحو 6,5 بالمائة مقارنة بمستويات أسعارها في الأسبوع الأول من يوليو2009.

وارتفعت متوسطات أسعار الجملة والتجزئة للسكر البرازيلي بحوالي 9,9 و11,5 بالمائة على التوالي عن مستويات أسعارها في الأسبوع الأول من يوليو2009.

أخي المواطن:

احرص على طلب استخدام وحدة المتر في القياس عند شرائك قطعة قماش وغيره واحذر استخدام (الوار) لأنه مخالف للقانون

الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة